

٥٧٩٠ +



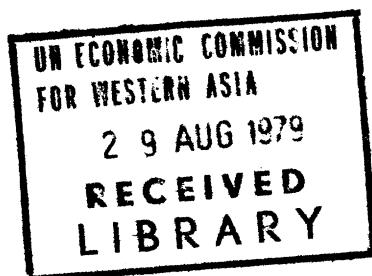
التوزيع : محمد ود
E/ECWA/NR/CONF.2/CP.10/Add.1

١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨
الاصل : بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجموعة الاقتصادية لغربي آسيا
الاجتماع التحضيري الأقليمي الثاني
لمؤتمر الأمم المتحدة لتنمية التعليم
والتنولوجيا لغرانش التنمية
١٤ - ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨
عمان ، الأردن



الجمهورية العراقية

موجز
التقرير القطري
إلى مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتنولوجيا للتنمية
(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مؤسسة البحث العلمي)

78-2110

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5

Directory Name:

CD5\NR\C2_CP10.1A

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

يعتبر العراق من الدول النامية القليلة التي مارست البرمجة الاقتصادية والتخطيط المباشر للدولة في توجيه حركة الاقتصاد والمجتمع العراقي ، الذي مر بمراحل ثلاثة وأربعين بدأ بالمرحلة الأولى من بداية الخمسينات لغاية ١٤ تموز ١٩٥٨ وانتسمت هذه المرحلة فسي تشكيلا مجلس الأعيان الذي كلف بوضع برامج اقتصادية مختلفة لاتفاق حصة الحكومة العراقية من واردات النفط على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وابتدأت المرحلة الثانية بشورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على الحكم الملكي وما كان يمثله والغت مجلس الأعيان وأسست بدلا منه وزارة التخطيط، فشرعت بوضع أول خطة اقتصادية اعتمدت على بعض المعاذنات البسيطة في شروط مجموعة من الأهداف والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة، وأهم حدث في تلك المرحلة هو تبني فلسفة وطنية للتصنيع والتنمية والتوجه في التعليم ، أما المرحلة الثالثة فبدأت منذ ثورة ٢٠ / ١٧ تموز ١٩٦٨ جررت خلالها تغييرات جذرية مبنية على مستوى التعليم الاقتصادي والاجتماعي إذ أبجورت تنفيذ أول خطة اقتصادية متراقبة ومتكلمة وذات أهداف اقتصادية واجتماعية ملموسة ومتداخلة هي خطة ١٩٧٤-١٩٧٠ وبجرى حاليا تنفيذ خطة ١٩٧٦-١٩٨٠ التي تتسم بالشمول والازمة وسعة قاعدتها الشعبية وأهدافها الطموحة والواقعية لتحقيق معدلات نمو ٦٪ دخل قومي ، ٣٪ دخل الفرد ، ٣٪ قطاع الصناعات التحويلية ، ١٪ قطاع الزراعة ، ١٪ قطاع التوزيع .

وتوضح دور الدولة المباشر في جميع النشاطات الاقتصادية فاصبح قطاع الدولة الاقتصادي هو القطاع المسيطر سيطرة تامة في مجالات النقل المختلفة والبنوك والتأمين والمطاقة والتعليم العالي والمهني والبحث العلمي وفي معظم الصناعات النوعية ، والتجارة الخارجية .

يعتمد الاقتصاد العراقي على القطاع الأولي (الموارد الطبيعية) ولا سيما الاستغراقي منه وبشكل هذا القطاع في عام ١٩٧٦ حوالي ٥٤٪ من الناتج الاجمالي وبشكل الصناعة التحويلية ٧٪ منه والزراعة ١٣٪ ولهذا السبب فإن مدفع خطة التنمية القومية هو تقليل الاعتماد على القطاع الأولي وتكون اقتصاد متتنوع ومتكملا ومن هذا المنطلق فإن الجزر الاعظم من الاستثمارات موجه نحو تنمية الصناعات التحويلية ولا سيما تلك التي تعتمد على الموارد الاولية المحلية اضافة الى توجيه الاستثمارات نحو تنمية الموارد الزراعية لتعزيز مسيرة هدف الامان الغذائي .

تلعب التجارة الخارجية دوراً نبيئياً في الاقتصاد العراقي وأما هيكل الاستيرادات فقد شكلت السلع الرأسمالية والتي تشمل المواد الأولية والوسيلة نسبة ٣٤٪ من الاستيرادات عام ١٩٧٤ وفيما يخص الصادرات فإن النفط الخام شكل حوالي ٩٦٪ منها عام ١٩٧٤ .

تحايل في العراق مجموعة من التكنولوجيات التقليدية والمحدثة • وبسبب التوسع الكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاستثمارات الهائلة فإن الاعتماد على احتضان التكنولوجيات هو السياسة العامة للدولة • والعراق على العكس من الكثير من البلاد النامية يعاني شحنة نسبية في القوى العاملة ووفرة نسبية في رأس المال لذا فإن الخيار يكون لصالحه التكنولوجيات كثيفة رأس المال • وبسبب من ضعف الصناعات الانتاجية في القطر وهي الأساس في خلق التكنولوجيا فإن العراق يعتمد كلباً على العالم الخارجي في اقتطاعه للمكائنة والمعدات والسلع والخبرة الفنية •

ولأن تحقيق الهدف الذي من أجله تستورد التكنولوجيا يكون على أساس تناصري وذلك بهدف أن يقوم الجانب العراقي بمساعدة موسساته الاستشارية أو المكاتب الاستشارية الأجنبية بوضع واعلان الشروط والمواصفات العامة للمشروع والطلب إلى المجهز المنفذ تقديم عرضه التنفيذي • ويكون الجانب العراقي في هذه الحالة مسؤولاً عن الإشراف على التنفيذ كأسلوب أول •

اما الاسلوب الثاني من النقل فهو اسلوب المشروع المتكامل [Turn key project] وبالرغم من تلة المشاريع المشتملة به فهو يستخدم في المشاريع ذات الكثافة العالية وهي راس المال ويتلخص باعلان الجانب العراقي الشروط العامة والمتطلبات الرئيسية فتقدر ويتولى مقاول التنفيذ كافة المسؤوليات ابتداءً من التصميم وانتهاءً بالتشغيل *

اما الاسلوب الثالث والذى يلتقي الا هتمام من قبل الدولة فهو التنفيذ المباشر من قبل الجهات العراقية وتكون مسؤولية الاجنبي التجهيز ويلقى هذا الاسلوب الدعم والتشجيع من قبل الدولة .

تمثل الاراضي الموردة الطبيعية الاولى في العراق اذابة الى المياه ، وتتندّر مساحة الاراضي الزراعية المزروعة ٢٤ مليون دونم والا راضي القابلة للزراعة ٢٤ مليون دونم اخر، وهدف الدولة стратегي هو تحقيق الامن الغذائي لا للعراق فقط بل لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية *

المورد الثاني الاساسي هو القوة البشرية اذ يبلغ سكان العراق عام ١٩٧٧ حوالي ٣٠٢ مليون نسمة ويتمتنع العراق في الوقت الحاضر بوحد من اعلى معدلات نمو السكّان في العالم اذ يقدر بحوالي ٣٢٪ +

يمتلك المراق ثروات معدنية اثناها واوسعها انتشارا هو شرطه النفعية والفسحة از

الطبيعي ومن اهم الموارد المعدنية الاخرى الكبريت الطبيعي اضافة الى الكبريت المصايب للنفط الخام وتعتبر خامات الفوسفات متوفرة بشكل تجاري .

يعتبر العراق اليوم من الاقطعاء العربية الرائدة في التخطيط البعيد المدى وله جهاز متقدم للتخطيط المركزي . وتمثل استثمارات القطاع الاشتراكي الجزء الاصغر من الاستثمار القومي ، والقسم الكبير من هذا القطاع يتكون من استثمارات تكنولوجية . وقد ظهرت الحاجة الى اعادة نظر بصورة جذرية في اهداف ووظائف اجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا لجعلها اكثر ارتباطاً وتفاعلها مع متطلبات التنمية الشاملة ، ضمن خطة البحث العلمي والتكنولوجيا لتكون جزءاً من خطة التنمية القومية .

ويمكن تلخيص الاستراتيجية التكنولوجية للتخطير في :-

- بناء القاعدة الذاتية لبناء التكنولوجيا وتحفيز علاقة الاعتماد التكنولوجي وذلك من خلال دعم وتطوير القدرات الوطنية للقيام بتشخيص مشاكل التخطير وطرح الحلول البديلة واختيار المناسب ووضعه موضع التطبيق .
- تنمية وتطوير انساق تكنولوجية تتباين مع طموحات التنمية القومية وتحظى باهتمامات الشعب الحيوية وتعزز البناء الاشتراكي .
- تقوية القدرة التفاوضية وذلك بالحصول على التكنولوجيا المناسبة .
- تطوير امكانات القطر على استيراد وتبني وتوسيع التكنولوجيا وتطويرها .
- تعزيز التعاون العربي في اقامة البرامج والمشاريع المشتركة ودعم وانشأ مراكز وتنظيمات عربية في حقول العلم والتكنولوجيا .

وقد جاءت خطة التنمية ١٩٧٤-١٩٧٠ لتنير الصورة التالية نزداد نسبياً في المحافظة الفنية والمهنية وارداد عدد انجذبها في نهاية الخطة وارداد الانفاق على البحث العلمي ليصل الى ٣٢٪ من الدخل القومي في نهاية سنة الخطة .

ثم جاءت خطة ١٩٧٦-١٩٨٠ ومن جملة ما استهدفت اليه رفع عدد العلميين العاملين في البحث العلمي من شخصين الى ٩٠ شخصاً لكل ١٠آلاف شخص في نهاية عام ١٩٨٥ ورفع نسبة التقنيين العاملين في البحث العلمي من ٤٪ شخصاً لكل عشرة آلف شخص عام ١٩٧٥ الى ٩٪ شخصاً عام ١٩٨٥ ولرفع نسبة العلماء / التقنيين من ١/٢ في بداية الخطة الى ٢/١ عام ١٩٨٥ .

ويتعرض العراق شأنه شأن معظم الدول النامية ولا سيما ذاتية وموسيقية الى عملية نزف مستمر لقواعدها العلمية والفنية عن طريق هجرة اصحاب الكفاءات الى الدول المتقدمة مما يستدعي الام المتحدة الى التدخل باتخاذ اجراءات فعالة في هذا الموضوع .

يختصر التطور الاداري في العراق لخطوة تسلير خطة التنمية القومية ضمن خطوة التنمية الادارية وقد اقر لها ان تكون جزءا من خطة التنمية القومية وحدد لها تسعة اهداف اساسية في جملتها تتضم الهيكل الاداري للدولة في ضوء خطة التنمية القومية والنهوض بمستوى ادائه وكفايته عن طريق :-

(١) نقل تكنولوجيا الادارة المتقدمة من الدول المتقدمة وتحويبها وتكييفها لتناسبها ملائمة مع الظروف المحلية .

(٢)

متابعة الممارسات الادارية المحلية والمعربة الجديدة ومحاولة تعليمها .

(٣)

العمل على بناء معايير التجربة العراقية في الادارة باستخدام الادوات العلمية في التطوير والتشيير ومنها - التدريب ، النظم الادارية ، تبديل القوانين والأنظمة المعروقة للعمل ، تبديل المعايير التنظيمية للأجهزة الادارية المعروقة ، تأسيس وحدات تنظيمية في الأجهزة الادارية خاصة بتنفيذ خطة التنمية الادارية .

هناك عدة مؤسسات تقوم بمهمة التوثيق والاعلام الصناعي لانارة المؤسسات الانتاجية والخدمة والمؤسسات العلمية فهناك مركز متخصص للتوثيق العلمي يصدر دشائر خاصة بمالديه من بيانات وهناك معهد متخصص للصناعات الهندسية يتولى حالياً مهمة الاعلام الصناعي .

تتعدد مجالات التعاون التكنولوجي والعلمي الخارجي من خلال عدة وسائل اهمها واكبرها حجما يتم خلال التبادرة الخارجية الحرة وطن اسم التكنولوجيا المعروفة بالسوق الدولية وبالاسعار التنافسية التي يطرحها صدري التكنولوجيا .

اما الوسيلة الثانية في نقل التكنولوجيا والتي تقام بها الحكومة العراقية فهي من خلال اتفاقيات التعاون الفني والاقتصادي والثقافي التي تعتقد بصورة ثنائية بين الحكومة العراقية والدول الأخرى او اتفاقيات المعقدة مع منظمات دولية واقليمية لتنفيذ برامج محددة .

